بسم الله الرحمن الرحيم

علـــوم اللغـــة

دراسات علمية مُحكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتـاب دورى

مج ٧ ، ع ٤ ، ٢٠٠٤

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٣١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

الزيادة عند ابن فارس

من خلال معجم مقاييس اللغة

د. مهدي بن علي آل ملحان القرني

أستاذ مساعد بكلية المعلمين في بيشه

ملخص البحث:

الزيادة مبحث مهمٌ في الدراسات الصرفية ، بل إنَّ التصريف يقترن كثيرًا بأمور الزيادة ، ويترتب على معرفة الزيادة قضايا من أهمها : معرفة الأصل اللغوي للكلمة ، وينبني على هذا معرفة المعنى اللغوي والمعنى الصرفي ، وكذا : وزن الكلمة ، وبنيتها ، وهذا ينبني عليه معرفة عربية الكلمة من غير ذلك ، وهذه أمورٌ في غاية الأهمية .

وقد درج الصرفيون على أن تكون الزيادة عندهم من أحد طريقين :

الأول : تضعيف حرف في الكلمة أو تكريره ، وهذا يكون في الحروف الهجائية كلها عدا الألف لعدم الإمكان في تضعيفه .

الثاني : زيادة حرف من حروف الزيادة العشرة المجموعة في كلمة (سألتمونيها) .

وابن فارس في معجم مقاييس اللغة خرج عن هذين الأصلين ، فنجد أن حروف الزيادة عنده ستة وعشرون حرفًا . والبحث يوضح ذلك .

ابن فارس :

هو أبو الحسن أحمد بن زكريا بن فارس بن حبيب الرازي النحوي اللغوي الأديب ، على اختلاف كبير في نسبه وموطنه ، على حين لم تعين كتب التراجم تاريخًا لولادته[1] .

ورحل ابن فارس إلى بغداد لطلب الحديث ، وقد أقام بالري بقية حياته ، وهناك التقى بالصاحب إسماعيل بن عباد ، واصطفاه الصاحب وأخذ عنه الأدب ، واعترف له بالأستاذية والفضل ، وكان يقول فيه : «شيخنا أبو الحسن ممن رزق حسن التصنيف وأمن فيه من التصحيف»[2] .

وظل بالري حتى وافته منيته سنة ٣٩٥ هـ على أصحّ الأقوال .

وابن فارس أديب فهو شاعر يقول الشعر ويرق فيه .

وهو لغوي متمرّس عرف عنه معرفته الواسعة باللغة ، وإيراده للصحيح من اللغات . وقد بلغ الغاية في الحذق باللغة خلال كتابه معجم مقاييس اللغة في فهم أصول اللغة ، وتكنّه أسرارها ، وقد انفرد من بين اللغويين بهذا التأليف ، إذ لم يسبقه أحدٌ ولم يخلفه أحد ؛ وتنبع فكرته من الاشتقاق إذ يردّ مفردات كل مادة من مواد اللغة إلى أصولها المعنوية المشتركة .

وابن فارس له ثروة علمية ضخمة ، فقد أنتج كتبًا ذات قيمة علمية عالية تفوق الأربعين كتابًا ، منها المطبوع ، ومنها المخطوط ، ومنها المفقود .

معجم مقاييس اللغة :

المعجم : لفظ المعجم في أصله اللغوي من مادة (ع ج م) يقول ابن فارس

(١) ينظر : مقدمة مقاييس اللغة ١/ ٣ - ١٠ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ١/ ٣٥٢ ، إنباه الرواة : ١/ ١٢٧ .

«العين والجيم والميم ثلاثة أصول . أحدها يدل على سكونٍ وصمت ، والآخر يدل على صلابةٍ وشدة ، والآخر على عضٍّ ومذاقة»[1] .

قال ابن جنّى «اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء ، وضد البيان والإفصاح»[2] .

والعجمة في اللسان : الحبسة ، والأعجم الأخرس أيضًا ، والعجم والعجمي غير العرب ، لعدم إبانتهم أصلاً ، ثم أطلق عليهم هذا اللقب ولو أفصحوا وأبانوا .

ومن هذه الدلالة أخذوا قولهم «حروف المعجم» أي حروف الإعجام . ومعنى : أعجمت الكتاب : أي أزلت العجمة التي هي الإبهام .

وذكر ابن فارس أن حروف المعجم هي «حروف الخط المعجمة ، وهو الخط العربي ؛ لأنا لا نعلم خطًّا من الخطوط يعجم هذا الإعجام حتى يدل على المعاني الكثيرة»[3] . .

واستخدم العلماء اصطلاح حروف المعجم كثيرًا ، غير أن كثرة استخدامهم له أداهم إلى الاختصار فأبقوا على كلمة (معجم) وأصبح مصطلحًا في اللغة العربية على هذه الكتب التي ترمي إلى جمع اللغة .

أما عن هذا الكتاب : فقد أراد ابن فارس فيه أن يبيّن المعنى الأصلي المشترك في جميع صياغة المادة ؛ إذ يقول في مقدمته : «إن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع ، وقد ألف الناسُ في جوامع اللغة ما ألّفوا ، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ، ولا

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٢٣٩ .

(٢) سر الصناعة : ١/ ٤٠ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٢٤١ .

أصل من الأصول ، والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل ، وله خطرٌ عظيم»[1] .

وواضحٌ أنه يريد أن يبني مقاييس للغة حتى يسهل حفظها والإحاطة بها ؛ وهو يعتمد في هذه المقاييس على ما يسميه بعض اللغويين (الاشتقاق الكبير) الذي يرجع مفردات كل مادة إلى معنى أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات .

وابن فارس يتبنى فكرة أن يكون للغة مقاييس تنبع منها ، وإن كان لا يعتمد اطراد القياس في جميع مواد اللغة . يقول في الصاحبي[2] : «أجمع أهل اللغة إلاّ من شذّ منهم ، أن للغة العرب قياسًا ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ، وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان» .

وابن فارس في كتابه هذا اعتمد على فكرتين دافع عنهما ، وبرهن على صحتهما ، وهما : فكرة الأصول والمقاييس في المواد الثنائية والثلاثية ، وفكرة النحت في المواد غير الثلاثية الأصول يقول : «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس ، يستنبطه النظر الدقيق ، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعًا بحظّ»[3] أما عن طريقته في إيراد المفردات وتنظيمها داخل الكتاب فقد اعتمد على تقسيم مواد اللغة على كتب ، كل كتاب يبدأ بحرف ، فبدأ بكتاب الهمزة وانتهى بالياء .

وقسم كل كتاب إلى أبواب ثلاثة ، أولها باب الثنائى المضاعف والمطابق ،

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/٣ .

(٢) ص ٥٧ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ١/٣٢٨ .

وثانيها أبواب الثلاثي الأصول من المواد ، وثالثها بابُ ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلية والتزم في القسمين الأولين ألا يبدأ بعد الحرف الأول إلاّ بالذي يليه .

أما القسم الثالث فلم يلتزم فيه هذا الترتيب ، نظراً لقلة الكلمات فيه .

ومعجم المقاييس «ليس معجمًا عامًا للغة ، وإنما هو معجم خاص يدافع عن فكرة بعينها ، فتشكل منهجه وفقًا لها ، ولكنه برغم ذلك أفاد المعاجم العربية في المادة والمنهج ، أما المادة فقد أتى فيها بأشياء كثيرة ليست عند الخليل وابن دريد اللذين سبقاه في التأليف ، وإن كان معاصروه يفوقونه كثيراً في هذه الناحية كالقالي والأزهري ، وأما المنهج فقد طرح فكرة التقاليب للمرة الأولى ونظّم الأبواب تنظيمًا يكاد يكون محكمًا ، وقدّم للمعجمات فكرتي الأصول والنحت اللتين أفاد منهما خاصة الصغاني في العباب ، والسيد مرتضى الزبيدي في التاج»[1] .

الزيادة :

هي / الحروف غير الأصول التي تسقط في التصاريف المختلفة لغير علة تصريفية . فواو وعد أصلية وإن سقطت في المضارع والأمر لأن حذفها كان لعلة صرفية وهذه الحروف التي تكون زائدة نوعان :

١ - حروف مجموعة في قولهم (سألتمونيها) أو (أمان وتسهيل) وهذه الحروف لا تكون الزيادة إلاّ منها في غير التضعيف .

٢ - جميع الحروف الهجائية عدا الألف في التضعيف فقط .

(١) المعجم العربي : ٣٦٤ .

والمقصود بحروف الزيادة هي تلك التي تكون كالجزء من الكلمة ، وقد دخلت بنية الكلمة ، ويحتاج إلى إقامة الدليل على زيادتها ؛ وهذا يخرج الضمائر .

أغراض الزيادة :

الزيادة تكون لأغراض متعددة من أهمها وأبرزها[1] :

١ - زيادة تفيد معنى جديداً وهو أقوى الحروف الزائدة، وأكثرها وذلك نحو : حروف المضارعة ، وزيادة الهمزة في أفضل ، والألف في فاعل ، والألف والسين والتاء في استفعل وغير ذلك .

٢ - الإمكان إلى التوصل بالنطق الساكن ، كهمزة الوصل ، أو الإمكان إلى النطق بحرف واحد نحو : قه ، وعه .

٣ - لبيان الحركة ، كهاء السكت في الوقف نحو : (سلطانية) [الحاقة : ٢٩] .

٤ - للمد : نحو : كتاب وعجوز وقضيب .

٥ - للعوض : نحو : تاء التأنيث في زنادقة فإنها عوضٌ من ياء زناديق ، ولذا لا يجتمعان .

٦ - لتكثير الكلمة نحو : ألف قبعثرى ونحو : نون كنهبل .

٧ - للإلحاق وذلك إذا كان المزيد منها في مقابلة حرف أصلي من بناء آخر على وزن البناء الذي فيه الحرف الزائد . نحو : واو كوثر ، وياء ضيغم ، ونون رعشن ملحقة كلها بجعفر .

---

(١) ينظر في الممتع : ١/٢٠٤ - ٢٠٦ ، والهمع ٣/٤١٦ .

أدلة الزيادة :

يذكر النحاة والصرفيون أدلة الزيادة ، أو ما يعرف به الزائد ، فيختلفون في عدد هذه الأدلة ، فبعضهم يوصلها إلى تسعة ، وآخرون يقصرونها على ستة ، وغيرهم يجعلها ما بين ذلك ، ومرد الخلاف جميعه إلى حرص بعض النحاة والصرفيين على توزيع بعض الأدلة ، وإن كانت مجتمعة في أمر واحد، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - الاشتقاق : وهو قسمان : اشتقاق أصغر ، واشتقاق أكبر .

فالاشتقاق الأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد نحو ما ذهب إليه أبو الفتح ابن جني ، وذكر ابن عصفور(١) أن هذا النوع غير مأخوذ به لعدم اطراده ، ولما يلحق فيه من التكلف لمن رامه . وقد سبقه ابن جني إلى التصريح بهذا فقال : «على أن هذا ، وإن لم يطّرد وينقد في كل أصل ، فالعذر فيه على كل حال ، أبينُ منه في الأصل الواحد ، من غير تقليب لشيء من حروفه ، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق ، كان فيما تقلّبت أصوله - عينه وفاؤه ولامه - أسهل ، والمعذرة فيه أوضح»(٢) .

والاشتقاق الأصغر هو عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد أو معنيين متقاربين وذلك نحو : ضارب ، وضرّاب ، وضروب ، ومضراب ، وأمثال ذلك تردّ إلى معنى واحد وهو الضرب .

٢ - الكثرة : وذلك بأن يكثر وجود الحرف في موضع ما زائدًا فيما عرف له اشتقاق أو تصريف ، ويقل وجوده أصليًا فيه ، فيحمل الحرف فيما لا

---

(١) ينظر : الممتع : ١/ ٤٠ ؛ والهمع : ٣/ ٤١٠ ، والمغني في تصريف الأفعال : ص ٥٨ .
(٢) الخصائص ١/ ١٢ .

يعرف له اشتقاق ولا تصريف حملاً على الأكثر . وذلك نحو : «أفكل» فالهمزة فيه زائدة لأنها في موضع يكثر زيادتها فيه نحو أصفر وأحمر ، وتقل أصالتها في الموضع نفسه نحو أرطى . فتحمل على الأكثر . وليس للاشتقاق أو التصريف دلالة على زيادتها فيه .

٣ - اللزوم : وذلك بأن يلزم الحرف الزيادة في كل موضع يقع فيه فيما عرف له اشتقاق أو تصريف ، فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف جُعل زائدًا حملاً على لزومه زائدًا بالاشتقاق والتصريف ، وذلك نحو : النون إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان ولم تكن مدغمة فيما بعدها ، فإنها أبدًا زائدة فيما عرف له اشتقاق ولا تصريف نحو : عبنقس :

ومن اللزوم أن يلزم حرف الزيادة بناءً ، لا يكون في مثله حرف أصلي نحو : حنْطَأو ، وكنتأو ؛ إذ أن النون زائدة لعدم ورود كلمة على وزنها تحمل حرفًا أصليًا في مقابلة النون .

٤ - النظير وعدمه : وذلك حين ورود اللفظ بلغتين ؛ إحداها تقضي بزيادة حرف فيها ، والأخرى يحتمل الحرف فيها الأصالة والزيادة ، فيقضي بالزيادة ، نحو : تتفُل ، ففيه لغتان ، الأولى بفتح التاء الأولى وضم الفاء ، والثانية : بضم التاء الأولى والفاء ، فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون إلاّ زائدة ، إذ لو كانت أصلية لزم أن يكون وزنها (فَعْلُلاً) ولا نظير له بين أوزان الاسم الرباعي المجرد . ومن ضم التاء أمكن أن تكون عنده أصلية لوجود (فُعْلُل) في كلامهم ، فإنه يقضي بزيادة التاء لثبوت زيادتها في لغة فتح التاء .

أصل الزيادة عند ابن فارس :

يتفق ابن فارس مع الصرفيين في أن الكلمات الثلاثية لا زيادة فيها ، لأن أقل ما تتكون الكلمة فيه ثلاثة أحرف ؛ ولهذا يقيد الزيادة بالرباعي والخماسي وما زاد على ذلك ، فهو يقسم أنواع الزيادة في هذه الكلمات إلى ثلاثة أقسام، ولعلّه يقصد بالزيادة ما زاد على الثلاثي سواءً أكان أصلاً أم زائدًا وليس قصده المصطلح الصرفي ، يقول : «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس يستنبطه النظر الدقيق ، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت ؛ ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتُنْحَت منهما كلمة تكون آخذةً منهما جميعًا بحظ ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم : حيعل الرجل ، إذ قال حيّ على . ومن الشيء الذي كأنّه متفق عليه قولهم : عبشمي وقوله : وتضحك مني شيخةٌ عبشمية .

فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي ، فنقول : إن ذلك على ضربين : أحدهما : المنحوت الذي ذكرناه ، والضرب الآخر الموضوع وضعًا لا مجال له في طريق القياس»[1] .

أما القسم الثالث فقد ذكره بقوله : «باب من الرباعي آخر . . . ومن هذا الباب ما يجيء على الرباعي وهو من الثلاثي على ما ذكرناه ، لكنهم يزيدون فيه حرفًا لمعنى يريدونه من مبالغة ، كما يفعلون ذلك في زرقم وخلبن ، لكن هذه الزيادة تقع أولاً وغير أول»[2] .

وعلى هذا فما زاد على ثلاثة أحرف يتنوع ثلاثة أنواع :

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ١/٣٣٢ .

الأول : ما وضع على عدد الحروف التي هو عليها ، ولا مجال له في الاشتقاق والزيادة وهو ما يعرف عند الصرفيين بالمجرد .

الثاني : المنحوت من كلمتين أو أكثر .

الثالث : المزيد فيه حرفًا لمعنى . وهو ما يعرف عند الصرفيين بالمزيد .

غير أن ابن فارس لم يطل الحديث في القسم الثالث حيث يبيّن ما هي حروف الزيادة ، وكم عددها ، والذي ذكره وأشار إليه أنه جعل هذه الزيادة لقصد المبالغة .

والقسم الثالث يشير إليه في مكان آخر ويسميه المشتق فيقول : «باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله دال . وسبيل هذا سبيل ما مضى ذكره ، فبعضه مشتق ظاهر الاشتقاق وبعضه منحوت بادي النحت ، وبعضه موضوع وضعًا على عادة العرب في مثله»[1] .

فلا يختلف ابن فارس في هذا مع الصرفيين في كون المزيد بحرف أو أكثر مشتقًا من كلمة أخرى اشتقاقًا أصغر حسب مصطلح أرباب الاشتقاق غير أن ابن فارس يختلف كثيراً مع الصرفيين في حروف الزيادة . وسيأتي الحديث عنها إن شاء الله تعالى .

وابن فارس ينظر إلى القسم الثالث من خلال الاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير دون تصريح له بذلك .

فالاشتقاق الصغير ظاهر عنده في كتابه وهو يعتمد عليه كثيراً حتى يخال للإنسان أن الكلمات عنده كلمة مشتقة ، ولذلك أمثلة :

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٣٧ .

يقول : «وأما تبراك فالتاء فيه زائدة ، وإنما هو من تفعال من برك ، أي ثبت وأقام فهو من باب الباء»[1] .

ويقول أيضًا : «التولب : والد البقرة ، والقياس يوجب أن يكون التاء مبدلة من واو ، والواو بعده زائدة ، كأنه فوعل من ولب إذا رجع»[2] .

ويقول أيضًا : «والترنوق : الطين يبقى فى سبيل الماء إذا نضب ، والتاء والواو زائدتان ، وهو من الرنق»[3] .

أما نظرته إلى الاشتقاق الكبير فكانت واضحة في كتابه من خلال إجراء التقاليب المختلفة للكلمة الواحدة وعودتها إلى أصل واحد أو أصلين ، لكنه لم يصل إلى درجة ولوع ابن جي بالاشتقاق الكبير أو كما يسميه هو الاشتقاق الأكبر . فابن جني مثلاً حين ذكر مادة[4] (س م ل) يرى أن التقاليب لهذه المادة تعود إلى معنى جامع واحد وهو الإصحاب والملاينة ، وحاول أن يعيد هذه الكلمات كلها إلى هذا المعنى ، مع الصعوبة أحيانًا في إعادة بعضها إلاّ على سبيل التأويل .

أما ابن فارس فكان أقل تكلفًا من ابن جني ، وكان أكثر اعتدالاً ، فحين يذكر صور التقاليب في معجمه لم يفسرها كلها بالمعنى الواحد جملة واحدة ، بل ردّ بعضها إلى أصل وبعضها إلى أصلين ، حين يعوزه العودة بهذه الكلمات إلى أصل واحد ، إذ «أن طبيعة الاشتقاق الكبير تقضي بالتجوز في التعبير ، والإكثار من إخراج الكلام عن ظاهره ، والحرص على تلمّس الألفاظ العامة ،

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٦٤ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٦٤ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٦٤ .

(٤) الخصائص ٢/ ١٣٧ .

بل الشديدة العموم ، لكي تصلح للربط بين صور متعددة ربما تتلاقى في أشياء، لكنها أيضًا تتباين في أشياء»[1] .

ولا يُنكر صنيع ابن فارس في معجمه إذ يحاول أن يجعل مقياسًا يضبط اللغة ويذهب بها إلى مرحلة الجمع والقياس ، بحيث يسهل معرفة بعض المواد إذا أشكل عليهم الحرف ، إذ يُعين تقليبُ الأصول على معرفة المواد .

وبذهب ابن فارس إلى «أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد : ضبطر ، من ضبط وخبر»[2] .

وحتى يستقيم لابن فارس هذه النظرية فقد صنّف المنحوت أربعة أصناف :

الأول : المنحوت من كلمتين وهو أكثر الكلمات مثل «مجتر ، وهو القصير المجتمع الخلق ، فهذا منحوت من كلمتين من الباء والتاء والراء ، وهو من بترته فبتر كأنه حُرِم الطول فبتر خلقه ، والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء وهو من حترت وأحترت وذلك ألا تفضل على أحد ، يقال أحتر على نفسه وعياله أي ضيق عليهم ، فقد صار هذا المعنى في القصير لأنه لم يعط ما أعطيه الطويل»[3] .

الثاني : المنحوت من ثلاث كلمات مثل : «القلفع : وهو ما يبس من الطين على الأرض فيتصلّف ، وهذه منحوته من ثلاث كلمات من قفع وقلع وقلف»[4] .

الثالث : المنحوت من كلمتين ودخلته زيادة حرف ، مثل «الحترقرة ، وهو

(١) دراسات في فقه اللغة - صبحي الصالح ٢٠١ .

(٢) الصاحبي ٢٢٧ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٢٩ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٥/ ١١٧ .

التقيد ، وهذا من الحزق والحفز ، مع زيادة النون ، فالحقر من الحقارة والصغر ، والحزق كأن خلقه حُزق بعضه إلى بعض»[1] .

الرابع : الكلمات المتأرجحة بين النحت والزيادة مثل : «جندل فممكن أن يكون نونه زائدة ويكون من الجدل وهو صلابة في الشيء وطي وتداخل يقولون خلق مجدول ، ويجوز أن يكون منحوتًا من هذا ومن الجند وهي أرض صلبة»[2] .

حروف الزيادة عند ابن فارس :

من المعلوم عند الصرفيين أن الحرف الزائد هو ما يضاف إلى أصول الكلمة بغرض لفظي ، أو معنوي ، ويمكن سقوطه في بعض تصاريف الكلمة[3] .

ويذكر ابن جني تعريفًا للزائد بقوله «والزائد : ما لم يكن فاءً ولا عينًا ، ولامًا»[4] .

والحرف الزائد ينقسم إلى قسمين :

الأول : ما كان الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي في الكلمة ، وهو يأتي من جميع حروف الهجاء عدا الألف كما سبق بيانه .

والثاني : ما كان فيه الحرف الزائد ليس من جنس الأصول ، وإنما هو من حروف الزيادة ، وحروف الزيادة عدّها الصرفيون : عشرة يجمعها قولهم (سألتمونيها) .

هذان القسمان قد اتفق الصرفيون عليهما ، ولم نجد مخالفًا لهذا التقسيم ،

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/١٤٥ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ١/٥١٢ .

(٣) تصريف الأفعال ، د. عبد الحميد السيد . ص ١٠٦ .

(٤) المنصف : ١/١١ .

غير أن مما يلفت النظر في معجم مقاييس اللغة ، وهو لبُّ هذا البحث ، أن ابن فارس ذكر حروفًا للزيادة من غير هذين القسمين ، ولهذا يجدر الوقوف أمام هذه الظاهرة وقفة تفصيلية ، فالاشتقاق عنده أدّى إلى كون حروف الزيادة كثيرة ، فالكاف عنده حرف زيادة ، والحاء حرف زيادة والجيم حرف زيادة ، وغيرها كل ذلك في غير التضعيف أو التكرير ، والشواهد على ذلك كثيرة ، وسأحصر الحروف الزائدة عنده بأدلتها :

١ - الباء حرف زيادة :

يقول ابن فارس : «ويقولون خلبص الرجل إذا فَرّ ، والباء فيه زائدة ، وهو من خَلَص»[١] .

٢ - الجيم حرف زيادة :

يقول : «الخدلجة وهي الممتلئة الساقين والذراعين والجيم زائدة ، وإنما هو من الخدالة وقد مضى ذكره»[٢] .

٣ - الحاء حرف زيادة :

يقول : «ومنه (الحِبجَر) وهو الوتر الغليظ ويقال في غير الوتر أيضًا ، والحاء فيه زائد وإنما الأصل الباء والجيم والراء ، وكل شديد عظيم بَجْرٌ وبُجرٌ ، وقد مَرّ»[٣] .

٤ - الخاء حرف زيادة :

يقول : «ومما فيه حرف زائد (البرزخ) الحائل بين الشيئين ، كأن بينهما

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٢٥١ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٢٤٨ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٢/ ١٤٤ .

بَرَازًا أي متسعًا من الأرض ، ثم صار كل حائلٍ برزخًا ، فالخاء زائد لما قد ذكرنا»[1] .

٥ - الدال حرف زيادة :

يقول : «ومن ذلك (دربخ) إذا تذلّل والدال فيه زائدة وهـو مـن دبخ يقال : مشى حتى تدبَّخ أي استرخى»[2] .

ويقول أيضًا : «ومن ذلك دمشق عمله إذا أسرع فيه ، والدال فيه زائدة ، وإنما هو مشق وهو الطعن السريع وقد فُسّر في كتاب الميم»[3] .

٦ - الذال حرف زيادة :

يقول : «ومن ذلك (الشرذمة) وهي القليل من الناس ، فالذال زائدة ، وإنما هي من شرمت الشيء ، إذا مزّقته ، فكأنّها طائفة انمزقت وانمارت عن الجماعة الكثيرة»[4] .

٧ - الراء حرف زيادة :

يقول : «ومنه (الخُسَارم) وهي الأصوات والميم والراء زائدتان ، وإنما هو من خَسّ وكذلك (الخشرم) الجماعة من النحل ، إنما سمّي بذلك لحكاية أصواته»[5] .

(١) معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٣٣ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٣٨ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٣٨ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٣٣٨ .

(٥) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٢٤٨ .

٨ - *الزاى* حرف زيادة :

يقول : «ومن ذلك قولهم تجرمز الليل ، ذهب فالزاء زائدة، وهو من تجرّم والميم زائدة في وجه آخر ، وهو من الجرز وهو القطع . . .»[١] .

٩ - *الشين* حرف زيادة :

يقول : «العشنّق : الطويل الجسم ، وهذا مما زيدت فيه الشين ، وإنما هو من العَنَق ، وليس ببعيد أن يكون العين زائدًا أيضًا ، فإن كان كذا فالكلمة منحوتة من كلمتين من العنق والشنق وقد فسّرناهما»[٢] .

١٠ - *الضاد* حرف زيادة :

يقول : «العضفاج : السمين الرّخو ، وهذا مما زيدت فيه الضاد»[٣] .

١١ - *الطاء* حرف زيادة :

ويقول : «العطبول : الوطيئة من النساء الممتلئة . . . وهذا مما زيدت فيه الطاء»[٤] .

١٢ - *العين* حرف زيادة :

يقول : «ومن ذلك الدعلجة وهو الذهاب والرجوع والتردد وفيه يسمّون الفرس دعلجا ، والعين فيه زائدة ، وإنما هو من الدّلج والإدلاج»[٥] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/ ٥٠٩ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٣٥٩ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٣٦٢ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٣٦٥ .

(٥) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٣٩ .

١٣ - *الغين حرف زيادة* :

يقول : «ومن ذلك (دغفقت) الماء : صببته ، والغين زائدة ، وإنما هو من دفقت»[١] .

١٤ - *الفاء حرف زيادة* :

يقول : «ومن ذلك (الدِّفْنس) وهو الرجل الدنِيّ الأحمق ، وكذلك المرأة الدفنس ، والفاء فيه زائدة ، وإنما الأصل الدال والنون والسين»[٢] .

١٥ - *القاف حرف زيادة* :

يقول : «ومن ذلك (الدّرقعة) وهو الفرار ، فالزائدة فيه القاف ، وإنما هو الدال والراء والعين»[٣] .

١٦ - *الكاف حرف زيادة* :

يقول : «ومنه (الحَسْكَل) الصغار من كل شيء ، وهذا مما زيدت فيه الكاف ، وإنما الأصل الحسل ، يقال لولد الضب : حسل»[٤] .

وهذه الحروف التى أوردتُها حروف زيادة عند ابن فارس في غير التضعيف أو التكرير ، إذ الحروف المقررة للزيادة في غير ما تضعيف أو تكرير عشرة يجمعها قولهم (سألتمونيها) ، ولهذا لم أورد أدلة أو شواهد على هذه الحروف العشرة مع أنه ذكرها كثيرًا وأشار إلى زيادتها ؛ لأنه من المتفق عليه زيادتها ، وإنما الجديد هو أن يكون عدد الحروف المزيدة ستة وعشرين حرفًا وهي ما سبق

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/ ١٤٠ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٣٧ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٣٧ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٢/ ١٤٤ .

ذكره بالأدلة ، وعددها ستة عشر حرفًا ، بالإضافة إلى حروف الزيادة المقررة عند الصرفيين جميعًا وعددها عشرة .

مع العلم أن ابن فارس مسبوق في عد بعض هذه الحروف الزائدة ، حيث سبق إلى ذلك كراع النمل حين عدّ حرف العين، والغين، والقاف ، والكاف ، والحاء ، والفاء ، والراء ، والزاي ، والطاء ، والدال ، والجيم ، واللام ، والباء . وعقد لها بابًا أسماه : باب الزوائد من غير العشرة ومن أخواتها(١) .

ومثل لذلك بعدد من الأمثلة ، ويفرق ابن فارس عنه أن عدد الحروف الزائدة عند ابن فارس ستة وعشرون حرفًا على حين أن الحروف الزائدة عند كراع النمل ثلاثة وعشرون حرفًا .

ثم إن الأمثلة التي ذكرها كراع النمل في بعض الحروف يمكن أن تكون أصولاً مختلفة عن الأصل والمثال الزائد ، ويمكن أن تكون لغة شاذة لا تقوى على أن تكون مثالاً صالحًا للاستشهاد .

ابن فارس يفرق عن غيره في أماكن حروف الزيادة المقررة ، وسأذكر لذلك أمثلة وشواهد :

حرف السين :

تُزاد السين زيادة مطّردة في موضع واحد نصّ عليه الصرفيون(٢) وهو مع التاء في وزن الاستفعال وما تصرف منه .

وذكر الصرفيون أنّ السين تُزاد زيادة سماعية في لفظ (قُدْمُوس) ، ولفظ (أسطاع) وابن فارس يذكر زيادته في غير ذلك :

(١) ينظر : المتخب : ٢/ ٧٠٠ - ٧٠٥

(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٣٧٩ ، والمغني في تصريف الأفعال : ٩٤ ، وتصريف الأفعال : ١٦٥ .

فيقول : «العُبْسُورة ، والعُبْسُرة : الناقة السريعة . . . والسين في ذلك زائدة»[1] .

فالسين هنا لم تكن زائدة في عرف الصرفيين ، وزيادتها خلال نظر ابن فارس أمرٌ جديد هنا .

ومما ورد عند ابن فارس بأنه زائد قوله «ومن ذلك الحسب (القُدْموس) : القديم ، وهو مما زيدت فيه السين ، وأصله من القِدَم ، ورجل قُدْمُوس : سيّد ، وهو ذلك المعنى»[2] .

وقوله أيضًا : «ومن ذلك (القَرْقُوس) ، وهو القاع الأملس ، وأصله من القَرَق ، والسين فيه زائدة»[3] .

وقوله أيضًا : «ومنه (النِّقْرِس) : الداهية من الأدلاّء . ودليل نِقْرِس ، وطبيب نِقْرِس ونِقْرِيس : حاذق ، وهذا مما زيدت فيه السين ، وأصله من النَّقر ، كأنه ينقر عن الأشياء ، أي يبحث عنها»[4] .

فكل هذه الكلمات السابقة لم ترد عند الصرفيين على أن السين فيها زائدة ، ولم يرد القياس بزيادتها :

حرف الهمزة :

تقع الهمزة[5] أولاً ، وحشواً ، وطرفًا ، والأحكام فيما يأتي :

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٤/٣٦٨ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٥/١١٧ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٥/١١٨ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٥/٤٨٣ .

(٥) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢/٣٧٢ ، والمغني في تصريف الأفعال : ٨٠ ، وتصريف الأفعال : ١٤٨ .

أ - يحكم على الهمزة بالزيادة القياسية إذا وقعت أول الكلمة بالشرطين الآتيين:

١ - أن تسبق ثلاثة أصول فقط في غير الفعل ، والاسم المتصل بمعناه .

٢ - أن تكون الثلاثة الأصول مقطوعًا بأصالتها .

ب - يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت أثناء الكلمة حين يدل الاشتقاق على زيادتها .

ج - يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف ، مسبوقة بثلاثة أحرف أصول ، فأكثر .

فهذه الأمور اطردت عند الصرفيين فحكموا بزيادة الهمزة حينئذ ، ولم يرد عند ابن فارس أن الهمزة وقعت زائدة في الكلام سوى مرة واحدة وهي في قوله : «ومن ذلك (ازرأمّ) الرجل فهمو (مزرئمّ) ، إذا غضب . وهذا مما زيدت فيه الهمزة ، وهو من زرم ، إذا انقطع»[١] .

وكان ابن فارس في هذا موافقًا للصرفيين في ذلك فحكم بزيادة الهمزة حين دلّ الاشتقاق على زيادتها .

حرف اللام :

تُزاد اللام بقلة عند الصرفيين[٢] ، فتطّرد زيادتها في اسم الإشارة نحو : ذلك . وتُزاد سماعًا في نحو : عبدل ، وزيدل .

فاللام تُزاد بكثرة عند ابن فارس والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٥٤ .

(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٣٨٢ ، والمغني في تصريف الأفعال : ٩٧ ، وتصريف الأفعال : ١٧٠ .

قوله : «اَلْعَمَلَّس : الذئب الخبيث . . . وهذا مما زيدت فيه اللام ، ويمكن أن يكون من كلمتين : من عمل ، وعمس»[1] .

وقوله : «العسقول : قطعة السَّراب ، وهذا مما زيدت فيه اللام ، والأصل العَسَق ، يقال إن الإطاقة بالشيء»[2] .

وقوله : «العقبول : قالوا : بقية المرض ، واللام زائدة ، إنما هو مرض يعقّب المرض العظيم»[3] .

وقوله : «ومن ذلك (اقفعلّت) يَدُه : تقبّضت ، وهذا مما زيدت فيه اللام ، وهو من تقفّع الشيء»[4] .

وقوله : «بعير قُرَامِلٌ : عظيم الخَلْق ، وهذا مما زيدت لامه ، وأصله القرم»[5] .

وقوله : «ومن ذلك (الكلثمة) : اجتماع لحم الوجه من غير جُهُومة ، وهذا مما زيدت فيه اللام ، وإنما هو من كثم وهو الامتلاء»[6] .

فزيادة اللام في هذه الأمثلة ليس لها ضابط سوى أنه يمكن إرجاع الكلمة إلى أصل دونها ، فتعدّ اللام لأجل ذلك زائدة .

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٤/٣٦٦ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤/٣٥٩ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٣٦٠ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٥/١١٧ .

(٥) معجم مقاييس اللغة ٥/١١٨ .

(٦) معجم مقاييس اللغة ٥/ ١٩٣ .

حرف التاء :

تُزاد حرف التاء اطرادًا في التأنيث ، نحو قائمة ، وقامت ، وفي المضارعة نحو : تقوم ، ونحو : الاستفعال . والمطاوعة نحو تكسر[1] .

وقد وُجد عند ابن فارس حرف التاء زائدًا في غير ما سبق ، وذلك نحو :

قوله : «العنتريس : الداهية ، وهذا كلُّه مما زيدت فيه التاء ، وإنما هو من عَرِس بالشيء ، إذا لازمه ، والنون أيضًا زائدة في العنتريس»[2] .

وقوله : «وأمّا (تِبْراك) فالتاء فيه زائدة ، وإنما هو تفعال من بَرَك أي ثبت وأقام»[3] .

وقوله : «والتُّرنوق : الطين يبقى في سبيل الماء إذا نضب ، والتاء والواو زائدتان ، وهو من الرّنق»[4] .

وقوله : «ومنه رجل (خلبوت) أي خَدَّاع ، والواو والتاء زائدتان ، إنما هو من خلب»[5] .

وهو في كل هذا لم يكن موافقًا لاطراد زيادة التاء عند الصرفيين ، وإنما حكم بزيادة التاء لأن الاشتقاق دلّ على زيادتها ، مع أن (تبراك) موضع وهذا يفوّت دلالة الاشتقاق ، ولعلّ ابن فارس ينظر في الزيادة إذا وجد أن أصلاً درن حرف الزيادة الذي حكم بزيادته يستخدم لأي معنى ، وهذا بعيد عن دلالة الاشتقاق .

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢/٣٧٩ ، والمغني في تصريف الأفعال : ٩٢ ، وتصريف الأفعال : ١٦٠ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤/٣٦٦ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٦٤ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٦٤ .

(٥) معجم مقاييس اللغة ٢/٢٤٨ .

حرف الميم :

الميم لا تزاد في الأفعال ، أما في الأسماء فإنما تقاس في موضع واحد ، وهو أن تكون مصدرة ، وبعدها ثلاثة أصول فقط في غير المشتق ، وليست من مضعف الرباعي[1] .

وتكثر زيادة الميم عند ابن فارس ومن ذلك :

قوله : «ومنه (الحلقوم) وليس ذلك منحوتًا ، ولكنّه مما زيدت فيه الميم ، والأصل الحلق»[2] .

وقوله : «ومن ذلك (احرنجمت) الإبل ، إذا ارتدّ بعضُها على بعض ، واحرنجم القوم إذا اجتمعوا ، وهذه فيها نون وميم ، وإنما الأصل الحرج ، وهو الشجر الملتف»[3] .

وقوله : «فمن المشتق المنحوت (الدُّلَمِص) و(الدُّمَلِص) : البرّاق . فالميم زائدة ، وهو من الشيء الدّليص وهو البرّاق»[4] .

وقوله : «فمن المشتق الظاهر اشتقاقه قولهم (الزُّرقُم) ، أجمع أهل اللغة أن أصله من الزّرق ، وأن الميم فيه زائدة . ومن ذلك (الزُّمَّلق) و(الزُّمالق) وهو الذي إذا باشر أراق ماءه قبل أن يجامع . وهذا مما زيدت فيه الميم ؛ لأنه من الزّلق . وهو من باب أزلقت الأنثى ، وذلك إذا لم تقبل رحمها ماء الفحل ورمت به»[5] .

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢/٣٧٣ ، والمغني في تصريف الأفعال : ٨٤ ، وتصريف الأفعال : ١٥٢ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٢/٣٣٧ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٢/١٤٤ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٢/٢٤٨ .

(٥) معجم مقاييس اللغة ٣/٥٢ .

وقوله : «ومن ذلك قولهم (ازمهرَّت) الكواكب ، إذا لمعت ، وهذا مما زيدت فيه الميم ؛ لأنه من زَهَرَ الشيء ، إذا أضاء»[1] .

وقوله : «ومن ذلك (الزمجرة) : الصوت ، والميم فيه زائدة ، وأصله من الزجر»[2] .

وقوله : «ومن ذلك (الزردمة) : موضع الازدرام ، وهو الابتلاع ، فهذا مما زيدت فيه الميم ؛ لأنه من زردت الشيء»[3] .

وقوله : «ومن ذلك (السرمد) : الدائم ، والميم فيه زائدة ، وهو من سَرَدَ، إذا وصل ، فكأنه زمان متّصل بعضه ببعض»[4] .

والأمثلة على ذلك كثيرة ويمكن بيان أوجه الخلاف مع الصرفيين :

١ - ذكر ابن فارس زيادة الميم في الأفعال ، مع أن الصرفيين لا يرون ذلك .

٢ - ذكر ابن فارس زيادة الميم في احرنجم مع أن الصرفيين يعدونها أصلاً لوزن الرباعي المزيد بحرفين .

٣ - الاشتقاق يدل على زيادة الميم في بعض الأمثلة دلالة واضحة ، وفي بعضها دلالته غير واضحة نحو الزردمة .

حرف الواو :

يرى جمهور العلماء أن الواو أولاً لا تزداد وإنما هي أصلية على المذهب الصحيح .

(١) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٥٣ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٥٣ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٥٤ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٦٠ .

وتزداد ثانية في الأسماء نحو كوثر ، وثالثة نحو عجوز ، ورابعة نحو عَرْقُوَة ، وخامسة نحو : قلنسوة ، وسادسة نحو : أربعاوَى .

وفي الأفعال ثانية ، نحو : حَوْقَل ، وثالثة ، نحو : جَهْوَر ، ورابعة ، نحو : اغدودن[1] .

وقد وردت زيادة الواو عند ابن فارس في مواضع منها :

قوله : «التَوْلَب : ولد البقرة . والقياس يوجب أن يكون التاء مبدلة من واو ، الواو بعده زائدة ، كأن فوعل من ولب إذا رجع»[2] .

وقوله : «ومن ذلك (الدّغاول) وهي الغوائل ، والواو فيها زائدة ، وهو من دغل»[3] .

وفي المسألة الأولى الزيادة قياس على مذهب الصرفيين واللغويين ، وأما الثانية فعن طريق الاشتقاق اللغوي .

حرف النون :

تُزاد النون إذا وقعت ساكنة ثالثة غير مدغمة في مثلها ، وبعدها حرفان ، نحو : عقنقل .

وتكثر زيادة النون إذا وقعت آخرًا ، وقبلها ألف ، مسبوقة بأكثر من أصلين، ليسا بتضعيف أصل . نحو عِمْران ، عطشان[4] .

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٣٧٥ ، والمغني في تصريف الأفعال : ٧٩ ، وتصريف الأفعال : ١٤٥ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٦٤ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٤٠ .

(٤) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٣٧٧ ، والمغني في تصريف الأفعال : ٨٧ ، وتصريف الأفعال : ١٥٥ .

وتكثر زيادة النون عند ابن فارس على القياس وغيره ، وذلك نحو :

قوله : «وأما قولهم للداهية (ذات الجنادع) فمعلوم في الأصل الذي أصَّلناه أن النون زائدة ، وأنه من الجَدع»[1] .

وقوله : «ومن ذلك قولهم للثقيل الوخِم (جَلَنْدَحٌ) فهذا من الجَلَج والجدع ، والنون زائدة»[2] .

وقوله : «ومن ذلك قولهم للجافي (جُنَادِف) فالنون فيه زائدة ، والأصل الجَذْفُ وهو احتقار الشيء ؛ يقال جَذَف بكذا أي احتقر ، فكأن الجنادف المحتقر للأشياء من جفائه»[3] .

وقوله : «ومن ذلك قولهم للجرادة (جُنْدَب) فهذا نونه زائدة ، وهو من الجَدْب ؛ وذلك أن الجراد يجرد ، فيأتي بالجدب»[4] .

وقوله : «ومن ذلك قولهم للحجر (جَنْدَل) فممكنٌ أن يكون نونه زائدة ، ويكون من الجَدْل وهو صلابةٌ في الشيء وطيٌّ وتداخُل ، يقولون خَلْقٌ مجدول»[5] .

وقوله : «ومنه (المحلقن) من البُسْر ، وذلك أن يبلغ الإرطاب ثلثيه ، وهذا مما زيدت فيه النون ، وإنما هو من الحَلْق ، كأنّ الإرطاب إذا بلغ ذلك الموضع منه فقد بلغ إلى حلقه ، ويقال الحُلْقَان ، الواحدة حلقانة»[6] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/٥٠٩ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ١/٥١٠ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ١/٥١١ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ١/٥١٢ .

(٥) معجم مقاييس اللغة ١/٥١٢ .

(٦) معجم مقاييس اللغة ٢/١٤٣ .

وقوله : «ومن ذلك (احرنجمت) الإبل ، إذا ارتد بَعْضُها على بَعْض ، واحرنجم القوم إذا اجتمعوا ، وهذه فيها نون وميمٌ ، وإنما الأصل الحَرَجُ ، وهو الشجر المجتمع الملتف»[1] .

والأمثلة كثيرة ، غير أن مما سبق يمكن أن نلحظ ما يلي :

١ - موافقة زيادة النون في الأمثلة لما جاء عند الصرفيين نحو جلندح .

٢ - زيادة النون ثانية وهو ثابتة أيضًا عند الصرفيين بشرط دلالة الاشتقاق عليها ، وقد دَلَّل ابن فارس هنا على زيادة النون : في جندب ، وجندل ، وجنادع ، وجنادف .

٣ - زيادة النون في الفعل (احرنجم) موافق لما جاء عند الصرفيين ، غير أن الميم لم ترد زيادتها عندهم .

حرف الياء :

تُزاد الياء بثلاثة شروط :

١ - أن تصحب أكثر من أصلين .

٢ - ألا تكون الكلمة التي هي فيها من مضعف مثل بؤبؤ .

٣ - ألا تتصدر قبل أربعة أصول في غير مضارع .

وذلك نحو : يَلْمَع ، وينصر ، وضيغم[2] .

ويقل ذكر ذلك ابن فارس لزيادة الياء ، فلم يكن في كتابه إلاّ مسألتان وهما :

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/ ١٤٤ .

(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٣٧٤ ، والمغني في تصريف الأفعال : ٧٩ ، وتصريف الأفعال : ١٤٢ .

قوله : «اليعفور ، الخِشْف ، قال الخليل : سمِّي بذلك لكثرة لزوقه بالأرض . . وهذا مما زيدت فيه الياء في أوله ، وإنما هي من العَفَر ، وهو وجه الأرض والتراب»[1] .

وقوله : «العيهرة : المرأة الفاجرة ، والزائدة في ذلك الياء ، وإنما هو من العَهْر»[2] .

وفي المسألة الأولى زيدت الياء بدلالة الاشتقاق فقط ، أما الثانية فلدلالة الاشتقاق وقياس الصرفيين .

حرف الهاء :

تأتي زائدة في موضع واحد ، وتكون زيادتها مطردة فيه ، وهذا الموضع هو الوقف على ما الاستفهامية إن جرت بحرف .

وقد سمعت في ألفاظ منها : أمّهات في أمّات جمع أم ، وقولهم : أهراق الماء[3] .

وعند ابن فارس كانت الهاء زائدة في غير قياس الصرفيين ذلك نحو :

قوله : «ومن ذلك (الدهكم) ، وهو الشيخ الفاني ، والهاء فيه زائدة ، وهو من دكمت الشيء وتدكّم ، إذا كسرته وتكسّر بعضه فوق بعض»[4] .

وقوله : «من ذلك (السّمهرية) : الرّماح الصّلاب، والهاء فيه زائدة ،

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤/٣٥٧ .

(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢/٣٨٢ ، والمغني في تصريف الأفعال : ٩٥ ، وتصريف الأفعال : ١٧٢ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٣٧ .

وإنما هي من السُّمرة»[1] .

وقوله : «ومن ذلك (المسلهب) : الطويل ، والهاء فيه زائدة ، والأصل السّلب»[2] .

وقوله : «(العزاهين) قالوا : هي الإبل المهملة ، واحداها عزهول . . . وهذا أيضًا إن كان صحيحًا ، فالهاء زائدة ، كأنها أهملت فاعتزلت ومرّت حيث شاءت»[3] .

وقوله : «ومن ذلك (القَلَهذَم) ، يقال هو صفةٌ للماء الكثير ، وهذا مما زيدت فيه اللام والهاء ، وهو من القَذْم وهو الكثرة»[4] .

وقوله : «ومن (الهذلاج) : الذئب الخفيف ، وزيدت فيه الهاء ، من زلج كما يزج الهم ومن الأزلّ أيضًا ، وهو الأرسح الخفيف المؤخر»[5] .

ويمكن أن تكون الأمثلة التي أوردها ابن فارس أمثلة جديدة فيما سمع زيادة الهاء فيه بدلالة الاشتقاق دون دلالة القياس .

حرف الألف :

يشترط لزيادة الألف : أن تصحب أكثر من أصلين ، وذلك بأن تصحب ثلاثة أصول ، أو أكثر . وذلك نحو : ضارب ، عماد[6] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٥٩ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٥٩ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٣٥٧ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٥/ ١١٦ .

(٥) معجم مقاييس اللغة ٦/ ٧٢ .

(٦) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٣٧٠ ، والمغني في تصريف الأفعال : ٧٨ ، وتصريف الأفعال : ١٣٧ .

لم يرد عن ابن فارس أنه ذكر زيادة الألف في معجمه ولعلّه نظر إلى وضوح صورة ذلك ، ومما يدل على ذلك أن لم يشر إلى زيادة الألف في كلمة (تبراك)[1] مع أنه ذكر أن التاء زائدة ، ومعلوم وواضح أن الألف زائدة أيضًا غير أنه لم يذكر ذلك .

الخاتمــة

معجم مقاييس اللغة لابن فارس كان يسير على نظام جديد في فكرته ، وهو الأصل اللغوي ، ولم يكن جديدًا في ترتيبه إذ سُبق إلى ذلك مع اختلافات يسيرة .

وفكرة الأصل اللغوي نشأت عند ابن فارس من محاولته وضع قياس للغة، وهذا عن طريق بيان المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة ؛ وإذا تحقق لابن فارس هذا - كما أراد - فإنه يسهل حفظ اللغة والإحاطة بها .

وقد اعتمد ابن فارس على الاشتقاق الكبير للوصول إلى هذا الهدف الكبير، وبالنظر إلى هذا الاشتقاق الكبير فلابد أن تكون بعض الحروف زائدة ، ولو كانت من خارج حروف الزيادة ، ولهذا كانت حروف الزيادة عند ابن فارس ستة وعشرين حرفًا ، فلم ينقص من كل حروف الهجاء سوى حرفين وهما الصاد والثاء ، ولكن لو احتاج إلى زيادتهما لعدهما زائدين .

وقد أدّى هذا الهمّ الكبير لابن فارس إلى أن يَعُدّ بعض الأصول التي عدّها الصرفيون أمثلة لأوزان المجرد من المزيدات وفيها حروف مزيدة وذلك نحو : جُخْدَب إذ يقول : «ومن ذلك قولهم للجمل العظيم (جُخْدَب) ، فالجيم زائدة، وأصله من الخَدَب ، ويقال للعظيم خِدَبٌ»[2] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٦٤ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ١/ ٥١١ .

ويقف ابن فارس أحيانًا في معجمه حائرًا ، حين لا يجد اشتقاقًا لكلمة ما ، فيذكر في بعض الكلمات أنها مما وُضع وضعًا ولم يَعْرِف له اشتقاقًا[1] .

ونجد في معجم ابن فارس أنه يذكر أحيانًا بعض معاني الزوائد ، ومن ذلك قوله : «العرندد : الصلب من كل شيء . . . وهذا مما زيدت فيه النون ، وضوعفت الدال لزيادة المعنى»[2] .

ومن أغراض الزيادة عنده التفخيم ، ومن ذلك قوله : «عرمرم : الجيش الكثير ، وهذا واضح لمن تأمله علم أن ما زاد فيه على العين والراء والميم فهو زائد ، وإنما زيد فيه ما ذكرناه تفخيمًا وإلاّ فالأصل فيه العُرَام والعَرِم»[3] .

ومن أغراض الزيادة أيضًا : التهويل ومن ذلك قوله : «عنقفير : الداهية ، وهذا مما هُوِّل بالزيادة ، ويقولون للداهية عنقاء ، ثم يزيدون هذه الزيادات كما قد كررنا القول فيه غير مرة»[4] .

وممّا ذكره من أغراض الزيادة التقبيح ، يقول : «ومن (الشفلّح) : العظيم الشفتين ، وهذا مما يزيدون فيه للتقبيح والتهويل ، وإلاّ فالأصل الشفة»[5] .

ومن الأصول التي ذكرها في الاشتقاق أن الكلمة غير العربية لا تحتاج إلى اشتقاق يقول : «فأما البنهزح فليست عربية صحيحة فلذلك لم يطلب لها قياس»[6] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/ ٥١٢ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٣٧١ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٣٧٣ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٣٧٢ .

(٥) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٢٧٢ .

(٦) معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٣٣ .

ويذكر ابن فارس الإلحاق بإشارة سريعة دون ذكر أمثلة ، إذ يقول : «باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله جيم وذلك على أضرب: فمنه ما نحت من كلمتين صحيحتي المعنى ، مطّردتي القياس ، ومنه ما أصله كلمة واحدة ، وقد ألحق بالرباعي والخماسي بزيادة تدخله ، ومنه ما وضع كذا وضعًا»[1] أي دون اشتقاق .

ويمكن القول : أن ابن فارس أسس للاشتقاق اللغوي في معجمه هذا ، وذلك لمحاولته ضبط اللغة وهو كتاب جدير بتدريسه في الجامعات ، وبحثه ومدارسته في دور العلم .

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/٥٠٥ .

المصادر والمراجع

١ - الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن السراج النحوي ، الطبعة الثالثة ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨ هـ .

٢ - إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين القفطي ، الطبعة الأولى : دار الفكر العربي ، بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٤٠٦ هـ .

٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام ، تحقيق وشرح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الفكر .

٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، الطبعة الثالثة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ .

٥ - التبيان في تصريف الأسماء : أحمد حسن كحيل ، الطبعة السادسة ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٤٠٢ هـ .

٦ - تصريف الأسماء : محمد الطنطاوي ، الطبعة السادسة ، المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية ، ١٤٠٨ .

٧ - تصريف الأسماء والأفعال : الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الثانية ، بيروت : مكتبة المعارف ، ١٤٠٨ هـ .

٨ - تصريف الأفعال : الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة الأزهرية للتراث ، ١٤٠٩ هـ .

٩ - الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، الطبعة الثالثة ، تحقيق : محمد علي النجّار ، بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ .

١٠ - دراسات في فقه اللغة : الدكتور صبحي الصالح ، الطبعة الحادية عشرة ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٦ م .

١١ - دروس التصريف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، وصيدا : المكتبة العصرية ، ١٤١١ هـ .

١٢ - سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني ، الطبعة الثانية ، دراسة وتحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دمشق : دار القلم ، ١٤١٣ هـ .

١٣ - شذا العرف في فن الصرف : الشيخ أحمد الحملاوي ، تحقيق : د. يحيي محمد عبد الحميد ، مكة : دار الرسالة .

١٤ - شرح شافية ابن الحاجب : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢ هـ .

١٥ - الصاحبي : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١٦ - في علم الصرف : الدكتور أمين علي السيد ، الطبعة الثالثة ، مصر دار المعارف ، ١٩٨٥ م .

١٧ - كتاب سيبويه : أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، بيروت : عالم الكتب .

١٨ - المحتسب : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة : وزارة الأوقاف ، ١٤١٥ هـ .

١٩ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي ، شرح وتعليق : محمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل ، وعلي البجاوي، صيدا ، بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٨٦ م .

٢٠ - المخصّص : أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .

٢١ - المعجم الغربي ، نشأته وتطوره : دكتور حسين نصار ، مصر : ١٩٨٨ .

٢٢ - معجم كتاب العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي ، العراق : وزارة الثقافة والإعلام .

٢٣ - معجم مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، الطبعة الأولى ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت : دار الجيل ، ١٤١١ هـ .

٢٤ - المغني في تصريف الأفعال : الدكتور عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث .

٢٥ - الممتع في التصريف : ابن عصفور الإشبيلي ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٧ هـ .

٢٦ - المنتخب من غريب كلام العرب . أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل . تحقيق : الدكتور محمد العمري . الطبعة الأولى . مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٤٠٩ هـ .

٢٧ - المنصف : الإمام أبو الفتح عثمان بن جني ، الطبعة الأولى ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٧٣ هـ .

٢٨ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٤٠٠ هـ .